

مكتبة النور مجيئة

في

(زنتونة مصادر الإلتزام)

للفرقة الثانية

مراجعة واعداد

المحاضر القانوني / محمد نور

المحاضر القانوني / محمد الشعراوي

دكتور في القانون العام

ماجستير في القانون الخاص

٠١٠١٠٠٤٠٠٠ & ٠١٠١٦٨٠٩٠١٦

باحث دكتوراه في القانون التجاري

٠١٢٨٤٢٩٤٣٦٠ & ٠١٠١٠٠٧٤٥٤٨

مقر توزيع الملازم والسنتر :

◀ (الفرع الرئيسي) مقر المكتبة : مكتبة النور

٠١٠١٦٨٠٩٠١٦

سبرباي أمام بوابة المدينة الجامعية للطالبات

◀ مقر السنتر والمذكرات (فرع ثان) : سنتر سمارت (smart)

منتصف شارع اللواء ماهر الناقه تقاطع شارع هاله توفيق من المعرض، بالتفصيل يعني أدخل من شارع هاله توفيق من المعرض العند كوبري الإسناد هتدخل ثاني شارع شمال هتلاقى مسجد الرضوان ثم سنتر مودرن ثم سمارت.

◀ منفذ توزيع خاص بالفرقة الأولى : مكتبة زهور سارة

شارع محب أمام بوابة كلية تربية مباشرة

معاً نصنع النجاح والتفوق والتجربة خير دليل

مكتبة النور سبيلك للتميز في القانون

أولاً: عملى مصادر الإلتزام

بين صحة أو خطأ العبارات الآتية :

١) القانون المدني أساس القانون الخاص

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٢) يتناول القانون المدني المصري الأحوال العينية والأحوال الشخصية

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٣) يمكن تغيير الدائن بالإلتزام والمدين به

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٤) يصح الوفاء من أي شخص غير المدين أو نائبه

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٥) كل إلتزام يتضمن عنصرى المديونية والمسئولية

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٦) يختلف مركز المدين عن مركز الدائن بالإلتزام

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٧) إلتزام حرية التعاقد وإلتزام مشيئة اء تعاين نتيجتان لبدأ سداد الإرادة

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٨) لا أهمية لتقسيم العقود إلى عقود معاوضة وعقود تبرع

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٩) لتقسيم العقود إلى عقود محددة وعقود إلتزامية عملية

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

١٠) إشارة الأخرس غير المبهمه تعبير ضمنى عن الإرادة

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

١١) يكون للتعبير عن الإرادة وجود قانونى بمجرد صدوره

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

١٢) لا يكون للتعبير عن الإرادة وجود فعلى الا عندما يصل إلى علم من وُجه اليه

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

١٣) يسقط التعبير عن الإرادة بموت من صدر منه

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

١٤) تختلف النيابة في التعاقد عن الرسالة

أ- العبارة صحيحة

ب- العبارة خاطئة

٤) البيع بشرط التجربة، فلو مكن البائع المشتري من تجربة المبيع وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع خلال المدة المعينة للرد أو خلال مدة معقولة اعتبر السكوت قبولاً.

[الحالة الثانية] القبول في عقود المزارد

طرح الشئ للمزارد ليس إيجاب بل هو دعوة للتعاقد، أما الإيجاب هو العطاء الذي يُقدمه كل متزايد والقبول هو رسو المزارد على صاحب هذا العطاء، والعطاء يسقط بكل عطاء يزيد عليه ولو كان العطاء الزائد باطلاً.

[الحالة الثالثة] القبول في عقود الإذعان

القابل للعقد هنا لم يصدر قبوله بعد مناقشة ومفاوضة ولكنه مضطر للقبول لأنه يتعاقد على شئ لا غناء عنه، فرضاؤه موجود ولكنه مفروض عليه، وعقود الإذعان منتشرة في أحياء العمليته ولها عدة خصائص :

- ١) تتعلق هذه العقود بخدمة أو سلعة أساسية في حياة الأفراد كالمياه والكهرباء والتليفون والنقل والعمل.
- ٢) يتمتع الموجب في هذه العقود بحالة احتكار قانوني أو فعلي لهذه السلعة فتكون له السيطرة فتجعل المنافسة فيها ضيقة.
- ٣) أن يكون الإيجاب موجه إلى الناس كافة وبشروط واحدة وعلى نحو مستمر أو لمدة غير محددة.

طبيعة عقود الإذعان

اختلفت الآراء حول طبيعة عقود الإذعان إلى رأيين هما :-

- ١) يرى أن عقود الإذعان ليست عقوداً حقيقية، وذلك لأن عقود الإذعان لا توافق إرادتين عن حرية وإختيار.
 - ٢) يرى أن عقود الإذعان هي عقود حقيقية تتم بتوافق إرادتين وتخضع للقواعد التي تخضع لها سائر العقود.
- ويرى القانون المدعى أن عقود الإذعان هي عقود بالمعنى الحقيقي وإن كان قد جعل لها أحكاماً خاصة بحماية للطرف المذعن :-

- ١) التعديل أو الإعفاء من الشروط العسرة : حيث يجوز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو يُعفى الطرف المذعن منها.
- ٢) تفسير الشك في عقود الإذعان : فالشك يُفسر لمصلحة المذعن أي الطرف المذعن سواء كان دائناً أو مدينياً.

س٧) اكتب في تعريف (الغلط) وبين نطاق شروط التمسك به ومدته تقامه ؟

[أولاً] تعريف الغلط

الغلط هو (حالة تحل بالنفس تحمل الشخص على توهم غير الواقع، فيتوهم صحة الواقعة غير صحيحة أو العكس).

[ثانياً] تحديد نطاق الغلط

الغلط الذي يُعيب الإرادة له نطاق محدد يخرج عن مضمونه ما يأتي :

- ١) الغلط المانع : هو الغلط الذي يعدم الإرادة ويترتب عليه عدم وجود التراضي أصلاً، وهذا النوع من الغلط قد يقع في :
 - ماهية العقد : كما إذا سلم شخص لأخر شيئاً على أنه عارية فتسلمه الآخر على أنه هبة.
 - ذاتية المحل : كما لو باع شخص أحد منزلين يملكهما وانصرفت إرادة المشتري إلى المنزل الآخر الذي لا يقصده البائع.
 - وجود السبب : كما إذا اتفق الورثة مع الموصى لهم على قسمة العين الشائعة بينهم ثم يتضح أن الوصية باطلة.
- ٢) الغلط المادي : كالغلط في الحساب ويُعرف بغلطات القلم، وهذا الغلط لا يؤثر في صحة العقد ولكن يجوز تصحيحه.
- ٣) الغلط الثانوي : هو الغلط الذي لا يؤثر في إرادة من وقع فيه، كالغلط في صفة غير جوهرية في الشئ محل التعاقد.

[ثالثاً] شروط التمسك بالغلط

الشرط الأول : إشتراط الغلط الجوهري

للغلط الجوهري الذي يعيب الإرادة حالات نص عليها القانون المدنى على سبيل أمحص وهي :-

- ١) الغلط في صفة جوهرية في الشئ : كمن يشتري قطعة أرض معتقد أن لها واجهة بحرية كبيرة ثم يتضح عكس ذلك.
- ٢) الغلط في شخص المتعاقد : كالغلط في شخص الموهوب له في عقد الهبة.

٣) الغلط في القيمة : كما لو باع شخص سهماً بقيمته الفعلية وكان يجهل أنه يربح جائزة كبيرة.
٤) الغلط في الباعث : كمن يشتري سيارة معتقداً أن سيارته سُرقت ثم اتضح غير ذلك فيحق له الإبطال بشرط أن يكون المتعاقد الآخر قد اتصل بهذا الغلط.

٥) الغلط في القانون : كأن يبيع شخص نصيبه في التركة معتقداً أن يرث الربع بينما هو يرث النصف مثلاً.
وهناك فارق بين جواز إبطال العقد لغلط في القانون وبين قاعدة عدم جواز الإعتذار بجهل القانون.

الشرط الثاني) اتصال المتعاقد الآخر بالغلط

يشترط أن يتصل المتعاقد الآخر بهذا الغلط ويكون هذا الإتصال عن طريق الإشتراك أو عن طريق الغلط الفردي.

[رابعاً] عدم جواز التمسك بالغلط على وجه يتعارض مع حسن النية

فإذا اشترى شخص أرضاً وهو يعتقد أن لها منفذاً إلى الطريق العام ثم يتضح أنها محصورة فيعرض عليه البائع النفقات التي يقتضيها حصولها على حق المرور إلى الطريق العام فرفض المشتري فلا يجوز هنا للمشتري التمسك بالغلط.

س(٨) اكتب في تعريف (التدليس) وميز بينه وبين الغلط والتزوير مبيناً عناصر التدليس ؟

[أولاً] تعريف التدليس وتمييزه عن الغلط والتزوير

يرى البعض الإستغناء بنظرية الغلط عن نظرية التدليس ، ولكن المشرع المصري لم يأخذ بذلك وأبقى على نظرية التدليس ، وذلك لإعتبارين هما :

١) سهولة إثبات الغلط الناتج عن التدليس : حيث أن الطرق الإحتيالية غالباً ما تكون وسائل مادية يسهل إثباتها بعكس الغلط التلقائي الذي هو حالة نفسية داخلية.

٢) الجزاء : بالإضافة إلى الإبطال يستطيع المدلس عليه أن يطلب من المتعاقد الآخر تعويضاً على أساس العمل غير المشروع.

ويختلف التدليس عن التزوير :

فالتدليس يُعيب الإرادة بينما التزوير يعدم الإرادة وقد يكون مادياً ولا يكون معنوياً

[ثانياً] عناصر التدليس

(العنصر الأول) إستعمال طرق إحتيالية

الطرق الإحتيالية تنطوي على جانبين :

(الجانب الأول) الجانب المادي

وهو الحيل المستعملة التي توهم المدلس عليه بغير الحقيقة، هذه الحيل تأخذ في العمل صوراً مختلفة ، **ولعل أهمها :**

- ١) القيام بأعمال أو اتخاذ مظاهر خارجية خادعة : كتقديم عقود إيجار مزورة لإيهام المشتري أن دخل العقار كبير.
- ٢) الكذب : كأن يعطى شخص بيانات كاذبة عن مؤهلاته وخبرته للحصول على عمل.
- ٣) الكتمان أو السكوت قد يعتبر تدليساً ، الكتمان هو الوجه السلبي للكذب، فالكتمان يكون تدليساً إذا نوافرت الشروط الأتية :

- أن يكون هذا الأمر خطيراً بحيث يؤثر في إرادة المتعاقد الذي يجهل تأثيراً جوهرياً.
- أن يعرفه المتعاقد الآخر ويعرف خطره.
- أن يعتمد كتمانها على المتعاقد الأول وألا يعرفه المتعاقد الآخر أو لا يستطيع أن يعرفه مثل عقود التأمين.

(الجانب الثاني) الجانب المعنوي

وهو نية التضليل بقصد الوصول إلى غرض غير مشروع.

(العنصر الثاني) التدليس هو الدافع إلى التعاقد

أي أن تكون الحيل جسيمة ولولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد، وينظر إلى الجسامة بمعيار شخصي.

س١) اكتب في مسؤولية عديم التمييز ؟

أولاً: إستثناء مسؤولية عديم التمييز في حدود معينة

(١) مسئولية مشروطة : عديم التمييز إما أن يكون صبي غير مميز (أقل من ٧ سنوات) وإما أن يكون مجنوناً فيكون في كفالة أحد من هؤلاء أو في كفالة إحدى المستشفيات وهنا يكون المعهود إليه بالرقابة هو المسئول عما يحدثه عديم التمييز من ضرر، ويستطيع المسئول أن ينفي الخطأ عن نفسه أو كان مُعسراً وهنا يحصل المضرور على تعويض من عديم التمييز نفسه.

(٢) مسئولية عديم التمييز مخففة : إذا كان عديم التمييز متمتع بالغنى والمضرور فقير والضرر كان جسيماً جاز للقاضي أن يحكم على عديم التمييز بالتعويض الكامل الذي يُجبر كل الضرر، وقد يقضى ببعض التعويض إذا كان عديم التمييز ميسور العيش دون غنى والمضرور في حاجة إلى تعويض، وقد لا يقضى بتعويض على الإطلاق إذا كان عديم التمييز فقيراً والمضرور غنياً.

ثانياً: مسئولية الشخص المعنوي

استقر القضاء والفقهاء في مصر على جواز مساءلة الشخص المعنوي عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه عند القيام بإدارة شؤونه.

س٢) اكتب في الضرر الأدبي مبيناً ضوابط التعويض عن الضرر الأدبي ؟

الضرر الأدبي هو (هو الضرر الذي لا يُصيب الشخص في ماله ولكنه يُصيبه في مصلحة غير مالية له كعواطفه وأحاسيسه وسمعته وكرامته) ينال للضرر الأدبي السب والقذف وتشويه السمعة.

ضوابط التعويض عن الضرر الأدبي

(الضابط الأول) إنتقال الحرف في التعويض من المضرور إلى الورثة، وهذا النوع من الضرر لا ينتقل حق التعويض عنه إلى الورثة في حالة الموت إلا إذا تحدد بموجب اتفاق أو طلب به الدائن أمام القضاء.

(الضابط الثاني) الأشخاص الذين لهم الحرف في التعويض من جهة موت المصاب، وهم الزوج الحى وأقارب الميت إلى الدرجة الثانية، والقاضي لا يُعطي كل هؤلاء تعويضاً في حالة وجودهم وإنما على من أصابه شظى الضرر منهم.

س٣) تكلم عن حالات انعدام علاقة السببية بين الخطأ والضرر ؟

[الحالة الأولى] إنعدام علاقة السببية لقيام السبب الأجنبي

يتوافر السبب الأجنبي إذا كان راجعاً لإحدى عوامل ثلاث هي :-

(العامل الأول) القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء

أولاً : الفرق بين القوة القاهرة والحادث المفاجيء

يرى الدكتور أنه لا خلاف بين القوة القاهرة والحادث المفاجيء فكلاهما يعتبران سبباً أجنبياً.

ثانياً : الشروط الواجب توافرها في القوة القاهرة والحادث المفاجيء

(١) عدم إمكان التوقع : فإذا كان من الممكن توقعه فإن الشخص يعتبر مُقصرأ إذ لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لتلافيه.

(٢) إستحالة الدفع : فإذا أمكن دفع الحادث حتى لو إستحال توقعه لم يكن قوة القاهرة أو حادثاً مفاجئاً.

ثالثاً: أثر القوة القاهرة والحادث المفاجيء

إذا كانت القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء هو السبب الوحيد في وقوع الضرر إنتفتت مسؤولية المدعى عليه لإنعدام رابطة السببية، أما إن اشتركت القوة القاهرة أو الحادث المفاجيء مع خطأ المدعى عليه في إيقاع الضرر فهنا يرى البعض أن الضرر يتحملة المدعى عليه كله، بينما يرى البعض أن المدعى عليه يُسأل مسؤولية جزئية بقدر خطئه فقط.